

## عنوان المحاضرة

### الأنظمة التشريعية الكبرى في العالم واتجاهات تطورها وتأثيرها في المجتمعات الحديثة

### Les grands systèmes juridiques dans le monde, leur évolution et leur impact sur les sociétés modernes

أ. د. هاجر قلدیش

أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية و الاجتماعية بتونس- جامعة قرطاج  
رئيسة لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي

بيت الحكمة- الأربعاء 14 جوان 2023

#### ملخص

يعتبر تاريخ النظم القانونية علما قائما بذاته وهو المنهج الذي يدرس النماذج القانونية المختلفة الموجودة في العالم ويحدد النقاط المشتركة ونقاط الاختلاف بينها. وفي عرضنا لمختلف النظم القانونية المقارنة في العالم نحاول تقديم التقاليد القانونية الرئيسية المعروفة في العالم ( و أبرزها النظام الروماني الجرمانى و النظام الأنجلوسكسونى) من أجل تبيان أوجه التقارب بينها و أوجه الاختلاف فيها و من أجل رصد نقاط القوة التي جعلتها تهيمن على نظم الدول الحديثة اليوم بما هي امتداد لهذه المدارس، خاصة في ما يتعلق بمصادر القانون. وبين اتباع أنماط بعينها في النظم القانونية والأخذ بالخصوصيات والتنوعات التي تفرزها البيئة والمجتمعات المعاصرة، يتعلق الأمر بالتأكيد على أن الأنظمة القانونية المختلفة تتجه إلى الاستجابة لمواضيع ذات أهمية مشتركة، وتتناولها بقوالب مشتركة تأثرت بها عن طريق عوامل مختلفة، من أهمها عامل الهيمنة والاحتلال.

ولعل دراسة هذه الأنظمة القانونية في سياقها التاريخي المقارن يساعد على فهم الآليات التي ساهمت في تجديدها وتطويرها وبيان مدى التفاعل فيما بينها . و لا يخفى على احد أن العولمة التي تعيشها شعوب و بلدان العالم، و التي بدأت بشقها الاقتصادي، قد طالت اليوم كل جوانب الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و طالت أيضا القوانين و دولة القانون و الديمقراطية و مسألة حقوق الانسان لتصبح هذه المبادئ من الأولويات و التحديات التي تجتمع عليها تقريبا كافة دول العالم، مما حدا بها إلى نوع من التقارب فيما بينها في بعض الفروع القانونية و الحلول القانونية.

و من جهة أخرى، يمكن القانون المقارن رجل القانون من معرفة عيوب وثغرات قانونه الوطني، لما يستعمل الدراسات المقارنة، فيقترح على المشرع تعديل النصوص القانونية أو الغائها، مع مراعاة خصوصية المجتمع والظروف الخاصة بكل تشريع، فيحافظ رجل القانون على خصوصية مكانة القانون الوطني بين القوانين المقارنة رغم التأثير بها.

في إطار هذه المحاضرة سوف نبين كيف أن دراسة مقارنة الأنظمة القانونية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدراسات القانونية المقارنة ولا يمكن التطرق للدراسات القانونية المقارنة والتي نتج عنها تطور الأنظمة القانونية الكبرى، إلا بعد التطرق لأهمية القانون المقارن و الدراسات القانونية المقارنة (في جزء 1) وبعد ذلك نتناول دراسة النظام الروماني الجرمانى أو ما يعرف بالنظام اللاتيني الجرمانى (Le système Romano-germanique) (جزء 2) ثم نتطرق إلى النظام الأنجلوسكسونى ويسمى أيضا الكومن لو (Le système de la Common Law)، من حيث البناء القانونى والمصادر (جزء 3).